ورقة حقائق
أثر سوء التغذية والتجويع على المواليد في قطاع غزة

مارس ٢٠٢٦

15 مارس 2026

ورقة حقائق

أثر سوء التغذية-التجويع-على المواليد في قطاع غزة

مقدمة

فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصاراً مشدداً على قطاع غزة منذ مارس 2025، في ظل استمرار عمليات القتل والتدمير والاستهداف والقصف، وتزامن ذلك مع منع إدخال الغذاء والمواد التموينية والأدوية والمواد الإغاثية، وأغلقت المعابر بشكل كامل، حيث دخل سكان قطاع غزة في موجة مجاعة حادة أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، ما أدى إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، خاصة لدى الفئات الأكثر هشاشة، وفي مقدمتها النساء الحوامل، وأظهرت البيانات الميدانية والرسمية أن سوء التغذية الحاد انعكس بشكل مباشر وخطير على نتائج الحمل والولادة، حيث سجلت زيادات غير مسبوقة في معدلات انخفاض أوزان المواليد، والولادات المبكرة، والتشوهات الخلقية، ووفيات لحديثي الولادة.

أولاً : تداعيات سياسة التجويع على نساء غزة

تحتاج النساء قبل الحمل إلى اتباع أنماط غذائية صحية وآمنة وتوفير احتياطات غذائية كافية، إذ تعد هذه المتطلبات ضرورية للحفاظ على صحة الأم وضمان سلامة الحمل، إلا أن حالة التجويع الناتجة عن الحصار وإغلاق المعابر، ومنع وصول المواد الغذائية الكافية أو الغنية بالقيم الغذائية أدى إلى عجز في تلبية احتياجات أجساد النساء الحوامل واحتياجات الأجنة في أرحام أمهاتهم، كما أن سوء التغذية الذي تعاني منه النساء الحوامل يقلل من فرص بقاء الأجنة ونموهم بشكل طبيعي وسليم.

تشير التقديرات إلى أن ما نسبته67% من النساء الحوامل التي تعاني من فقر الدم نتيجة سوء التغذية كما تم تسجيل 616 حالة وفاة داخل الرحم، يرجح ارتباطها بالظروف النفسية القاسية الناتجة عن الحرب، إضافة إلى سوء التغذية[1].

ووفقًا لنشرات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، فقد أكدت المنظمة أن 38% من النساء الحوامل اللواتي جرى متابعتهن من قبلها يعانين من سوء التغذية، كما تابعت الوكالة وفاة 165 طفل بسبب سوء التغذية في قطاع غزة، في ظل الحصار المفروض ومنع إدخال الغذاء، وذلك بحسب ما أعلنته وزارة الصحة الفلسطينية.

ثانياً : تأثير سوء التغذية على صحة الأطفال ونموهم

[1]- مقابلة مع المهندس/ زاهر الوحيدي، مدير مركز المعلومات الصحية في وزارة الصحة

تم تسجيل 48.600 حالة ولادة داخل المستشفيات والمراكز الصحية، وبلغ إجمالي عدد المواليد **49.190 مولوداً** ومن بينهم 4900 مولود بوزن منخفض عند الولادة (أقل من 2.5 كغم)، كما سجلت حالات وصلت أوزانها إلى1 كغم فقط، وهو وزن يعرض حياة المولود لخطر يزيد بنحو 20 ضعفاً مقارنة بالمولود بوزن طبيعي.

وبمقارنة هذه المؤشرات بعام 2022 أي ما قبل حرب الإبادة، تظهر الإحصاءات ارتفاع نسبة المواليد منخفضي الوزن إلى 10 % بالمقارنة 5% في عام 2022 أي بزيادة تقارب 90% في معدلات انخفاض الوزن عند الولادة، كما أفيد بتسجيل أكثر من 4.100 حالة ولادة مبكرة أي (قبل الأسبوع 38 من الحمل)، ما يشير إلى ارتفاع بنسبة 52% في حالات الولادة المبكرة مقارنة بعام 2022.[2]

إفادة المواطنة (أ-ز) سكان الشيخ رضوان ونازحة في منطقة الزوايدة ولدت طفلي يوسف بوزن 1.8 كيلو غرام فقط وهذا لم يكن طبيعي حيث أن أطفالي السابقين وُلدوا بأوزان 3 أو 4 كيلو غرام وهذا كان طبيعي جداً حيث كانت الظروف المعيشية جيدة ويوجد أغذية ومكملات غذائية وفحوصات طبية ومتابعة حمل عند الأخصائيين وداخل مركز الراعية الأولية التابعة لوكالة الغوث، ولكن في حمل أبني يوسف كانت الظروف صعبة جداً والغذاء كان قليل حيث كنت أحاول جاهد توفير وجبة واحدة في اليوم وفي بعض الأحيان لا احصل عليها وخاصة خلال فترة المجاعة ناهيك عن النزوح المتكرر وظروف العيش داخل خيمة وظروف الحياة وتوفير المياه وغيرها من ظروف المعيشة هذا كله كان له التأثير على ظروف الحمل ووصولي لحالة ولادة مبكرة لأول مرة حيث إنني حمل قبل ذلك ثلاث مرات ما زال أبني يوسف داخل الحضانة أصبح عمرة 13 يوم ألان ولكن وضعة ما زال صعب حسب الأطباء.[3]

ثالثاً : تزايد التشوهات الخلقية وارتفاع وفيات حديثي الولادة نتيجة سوء التغذية أثناء الحرب

يرتبط ذلك بشكل مباشر بحالات سوء التغذية الحاد التي تعرضت لها النساء الحوامل خلال فترة التجويع والحرب، وقد تم تسجيل 315 حالة ولادة مصحوبة بتشوهات خلقية أين بزيادة ملحوظة مقارنة بالتشوهاات الخلقية بعد الولادة في عام 2022، كما ارتفعت نسبة الوفيات بين الأطفال حديثي الولادة خلال الأسبوع الأول من الولادة بنسبة 90% مقارنة بعام 2022.

رابعاً : ارتفاع وفيات حديثي الولادة في قطاع غزة

تشير المعطيات إلى وفاة نحو 47 طفل شهرياً من حديثي الولادة، مقارنةً بحوالي 27 طفل شهرياً في عام 2022، أي بزيادة تقدر بنحو 75% ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى النقص الحاد في الحضانات داخل مستشفيات قطاع غزة، بعد تدمير عدد كبير منها خلال حرب الإبادة التي تعرض لها القطاع، كما أدّى تدمير أقسام الحضانة في المستشفيات إلى تفاقم الأزمة، في ظل عدم كفاية الحضانات المتبقية لتغطية الأعداد المتزايدة من المواليد منخفضي الوزن الذين يحتاجون إلى رعاية طبية متخصصة، وان حوالي 67% من النساء الحوامل يعانين من فقر الدم نتيجة سوء التغذية، وسجلت وفاة 616 حالة جنين داخل الرحم بسبب الظروف النفسية الصعبة والحرب وسوء التغذية.

وبحسب إفادة المواطنة (ز-ي) ولدت أبني محمد في الأسبوع 32 من الحمل، أي قبل موعده بشهر تقريباً، خلال فترة المجاعة كنت أحصل على وجبة واحدة يومياً غير كافية وتفتقر للبروتينات والمواد الأساسية التي تحتاجها المرأة الحامل، وعند ولادة ابنها "محمد" كان

[2]- مقابلة مع المهندس/ زاهر الوحيدي، مدير مركز المعلومات الصحية في وزارة الصحة
[3]- جزء من افادة حصل عليها باحث مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان

وزنه (2 كيلوغرام) فقط، ووضع في حضانة داخل مستشفى شهداء الأقصى بدير البلح، لكنه توفي بعد أسبوع، لدي خمسة أبناء وُلدوا سابقاً بأوزان طبيعية، وهذه أول مرة أتعرض لمثل هذا الوضع.[4]

خامساً : التجويع المتعمد للحوامل ووفاة الأطفال كأداة لإبادة جماعية وفق القانون الدولي

استخدام التجويع والتقييد الغذائي المتعمد كسلاح ضد السكان المدنيين في قطاع غزة يشكل جريمة حرب بموجب المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، كما يعد هذا السلوك انتهاكًا صارخًا للمادتين 55 و56 من اتفاقية جنيف الرابعة، اللتين تلزمان قوة الاحتلال بضمان تزويد السكان بالغذاء والاحتياجات الإنسانية والأدوية الطبية بشكل دائم ومستمر.

علاوة على ذلك يمكن أن يرتقي هذا التصرف إلى جريمة إبادة جماعية وفقاً للمادة 2 من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948، التي تشمل التدمير الكلي أو الجزئي لمجموعة قومية عبر إخضاعها عمداً لظروف معيشية يراد بها إهلاكها الفعلي وعليه، يمكن اعتباره جزءًا من خطة لإبادة جماعية وفقاً للقانون الدولي.

كما أن تعمد التجويع أو منع المساعدات عن النساء الحوامل بهدف الإضرار بجيل جديد يُعد دليلاً على نية إلحاق الضرر بجماعة محددة كذلك، تعتبر وفاة الأطفال وتشويههم نتيجة التجويع الناتج عن سياسات مقصودة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، دليلاً إضافياً على وجود نية لإلحاق الضرر بالأبرياء مما يندرج ضمن إطار جريمة الإبادة الجماعية.

الخلاصة

تظهر البيانات الميدانية أن المجاعة لم تكن مجرد أزمة غذائية عابرة، بل خلفت جيلاً من الأطفال يعانون من انخفاض الوزن ومضاعفات صحية خطيرة، وارتفاعاً حاداً في الولادات المبكرة، وزيادة كبيرة في وفيات حديثي الولادة، وارتفاعاً في حالات التشوهات الخلقية، وضغطاً هائلاً على نظام صحي مدمر وغير قادر على الاستجابة.
تكشف هذه المؤشرات عن كارثة صحية وإنسانية عميقة، حيث تحولت المجاعة إلى عامل مباشر يهدد حياة الأجنة وحديثي الولادة، ويؤكد ذلك الحاجة العاجلة إلى تدخل دولي لتوفير مكملات غذائية للحوامل، إعادة تأهيل أقسام الولادة والحضانات، ضمان وصول المساعدات الغذائية والطبية دون عوائق.
تدعو مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لوقف أفعال جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإجبار قوات الاحتلال الاسرائيلي على رفع الحصار والسماح بحرية حركة الأفراد والبضائع دون قيود، كما تطالب بضرورة تفعيل الاستجابة العاجلة لتلبية الاحتياجات الفورية والملائمة للنساء والاطفال، بما في ذلك تكثيف عمليات الإغاثة وتأمين وسائل العيش اللائق، ودعم المراكز والمستشفيات الصحية، وضمان تدفق المساعدات والمغذيات والمواد الغذائية المتنوعة. والتأكيد على أهمية مساءلة ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي عن جرائمه.

انتهى

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان - غزة

[4]- جزء من افادة حصل عليها باحث مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان